

الدكتورة أسماء تخنوني

أستاذة محاضرة في القانون الخاص

كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة باجي مختار - عنابة

شرح القانون المدني الجزائري

النظرية العامة للإلتزام

برتي للنشر

الفهرس

XV	مقدمة
	الجزء الأول
1	مصادر الالتزام
3	باب تمهيدى
3	التعريف بالالتزام ومصادره
3	الفصل الأول
3	مفهوم الالتزام
3	المبحث الأول : تعريف الالتزام وخصائصه
3	المطلب الأول : تعريف الالتزام
3	المطلب الثاني : خصائص الالتزام
7	المبحث الثاني : نشأة وتطور نظرية الالتزام
8	المطلب الأول: تطور تنظيم نظرية الالتزام
8	الفصل الثانى
13	التعريف بمصادر الالتزامات وتقسيماتها
13	المبحث الأول : التقسيم التقليدى لمصادر الالتزامات
14	المبحث الثاني : التقسيم الثنائى لمصادر الالتزامات
17	المطلب الأول : من حيث الإرادة
17	المطلب الثاني : من حيث القانون
18	المبحث الثالث : التقسيم الحديث لمصادر الالتزامات
20	الباب الأول
23	العقد
23	الفصل الأول
25	التعريف بالعقد وتقسيمات العقود
25	المبحث الأول : تعريف العقد وتحليله
25	المطلب الأول : تعريف العقد
25	المطلب الثاني : تحليل مضمون « تعريف العقد »
26	

28	المبحث الثاني : أساس قدرة العقد على إنشاء الالتزام (نظرية سلطان الإرادة)
29	المطلب الأول : مبدأ سلطان الإرادة من حيث الموضوع
29	الفرع الأول : مبدأ سلطان الإرادة إبان تكوين العقد
30	الفرع الثاني : مبدأ سلطان الإرادة بعد قيام العقد
30	المطلب الثاني : مبدأ سلطان الإرادة من حيث الشكل
31	الفرع الأول : تأثير مبدأ سلطان الإرادة على وجود العقد
31	الفرع الثاني : تأثير مبدأ سلطان الإرادة على تفسير العقد
33	المطلب الثالث : موقف القانون المدني الجزائري من مبدأ سلطان الإرادة
34	المبحث الثالث : تقسيمات العقود
34	المطلب الأول : تقسيمات العقود من حيث تكوينها
34	الفرع الأول : العقد الرضائي
35	الفرع الثاني : العقد الشكلي
36	الفرع الثالث : العقد العيني
37	المطلب الثاني : تقسيمات العقود من حيث موضوعها
37	الفرع الأول : العقود المسماة والعقود غير المسماة
38	الفرع الثاني : العقود البسيطة والعقود المختلطة
39	المطلب الثالث : تقسيمات العقود من حيث أثرها
39	الفرع الأول : العقد الملزم للجانبين
40	الفرع الثاني : العقد الملزم لجانب واحد
40	الفرع الثالث : أهمية التفرقة بين العقود الملزمة للجانبين والعقود الملزمة لجانب واحد
41	المطلب الرابع : تقسيمات العقود من حيث طبيعتها
41	الفرع الأول : العقد المحدد و العقد الاحتمالي
43	الفرع الثاني : العقد الفوري والعقد المستمر
44	الفرع الثالث : العقد الأصلي والعقد التبعية
45	الفصل الثاني تكوين العقد
45	المبحث الأول : التراضي (الركن الأول)
45	المطلب الأول : وجود التراضي

46	الفرع الأول
46	التعبير عن الإرادة
54	الفرع الثاني : اتفاق الإرادتين وتطابقهما
61	المطلب الثاني : صحة التراضي
61	الفرع الأول : الأهلية اللازمة لإبرام العقود
67	الفرع الثاني : خلو إرادة المتعاقد من عيوب الإرادة
78	المطلب الثالث : العقود التمهيدية
79	الفرع الأول : الوعد بالتعاقد
81	الفرع الثاني : الوعد بالتفضيل (اشتراط الأفضلية)
84	الفرع الثالث : التعاقد بالعربون
86	الفرع الرابع : العقد الابتدائي
87	المبحث الثاني : المحل (الركن الثاني)
88	المطلب الأول : الشروط الواجب توافرها في المحل عموماً
88	الفرع الأول : يجب أن يكون المحل موجوداً أو ممكناً
94	الفرع الثاني : يجب أن يكون المحل معيناً أو قابلاً للتعين
97	الفرع الثالث : يجب أن يكون المحل مشروعاً
99	المطلب الثاني : شروط المحل المقترنة بالعقد
100	المبحث الثالث : السبب (الركن الثالث)
101	المطلب الأول : النظرية التقليدية في السبب
101	الفرع الأول : مفهوم السبب حسب نظرية سبب الالتزام
102	الفرع الثاني : الشروط التي يجب توافرها في السبب حسب نظرية سبب الالتزام
103	الفرع الثالث : الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية في السبب
105	المطلب الثاني : النظرية الحديثة في السبب (نظرية القضاء- أو نظرية سبب العقد)
105	الفرع الأول : مفهوم السبب حسب النظرية الحديثة
107	الفرع الثاني : الشروط التي يجب توفرها في السبب حسب النظرية الحديثة
107	الفرع الثالث : تطبيقات القضاء للنظرية الحديثة في السبب
109	المطلب الثالث : ركن السبب على ضوء القانون المدني الجزائري
110	الفرع الأول : مفهوم السبب في القانون المدني الجزائري
111	الفرع الثاني : الشروط التي يجب توفرها في السبب في القانون المدني الجزائري

113	الفرع الثالث : إثبات السبب في القانون المدني الجزائري
	الفصل الثالث
115	جزاء الإخلال بأركان العقد أو بشروط صحته (مراتب انعقاد العقد)
115	المبحث الأول : العقد الباطل (البطلان المطلق)
116	المطلب الأول : مسألة تقرير البطلان المطلق
116	الفرع الأول : كيف يتقرر البطلان ؟
117	الفرع الثاني : من له الحق في التمسك ببطلان العقد
119	المطلب الثاني : الآثار المترتبة على العقد الباطل
119	الفرع الأول : آثار البطلان فيما بين المتعاقدين
121	الفرع الثاني : آثار البطلان بالنسبة للغير
122	المبحث الثاني : العقد الفاسد (القابل للإبطال أو البطلان النسبي)
123	المطلب الثاني : الآثار المترتبة على العقد القابل للإبطال
125	المبحث الثالث : العقد غير اللازم
126	المطلب الأول : الخيارات التي تجعل العقد غير لازم
126	الفرع الأول : خيار الشرط
128	الفرع الثاني : خيار الرؤية
130	الفرع الثالث : خيار التعيين
131	الفرع الرابع : خيار العيب
133	الفصل الرابع
133	آثار العقد وانحلاله
133	المبحث الأول : آثار العقد من حيث الموضوع
133	المطلب الأول : القوة الملزمة للعقد (قاعدة العقد شريعة المتعاقدين)
136	الفرع الثاني : الاستثناء من تطبيق قاعدة العقد شريعة المتعاقدين
138	المطلب الثاني : مسألة تفسير العقد
139	الفرع الأول : حالة وضوح عبارات العقد
140	الفرع الثاني : حالة غموض عبارة العقد
141	الفرع الثالث : حالة قيام الشكل في التعرف على إرادة المتعاقدين
142	المطلب الثالث : تحديد نطاق العقد
142	الفرع الأول : القانون

143	الفرع الثاني : العرف
143	الفرع الرابع : مبادئ العدالة
143	الفرع الخامس : طبيعة التصرف
144	المطلب الرابع : المسؤولية العقدية (جزاء عدم تنفيذ العقد)
144	الفرع الأول
144	الفرع الثاني : آثار المسؤولية العقدية
151	الفرع الرابع : أحكام (اتفاقات) المسؤولية العقدية.
151	المبحث الثاني : آثار العقد من حيث الأشخاص (مبدأ نسبية أثر العقد)
154	المطلب الأول : أثر العقد بالنسبة إلى الخلف العام ()
155	الفرع الأول: الاستثناءات من انصراف أثر العقد إلى الخلف العام
156	الفرع الثاني : الحالات التي يعتبر فيها الخلف العام من الغير
157	المطلب الثاني: أثر العقد بالنسبة إلى الخلف الخاص
158	الفرع الأول : أن يكون الحق أو الالتزام الذي يرتبه العقد من مستلزمات الشيء الذي انتقل إلى الخلف الخاص
158	الفرع الثاني : أن يكون العقد المبرم سابقا على انتقال الشيء من السلف إلى الخلف
159	الفرع الثالث : المطلب الثالث : أثر العقد بالنسبة إلى الدائنين
160	المطلب الرابع : آثار العقد بالنسبة إلى الغير
161	الفرع الأول: التعهد عن الغير.
162	الفرع الثاني : الاشتراط لمصلحة الغير
164	المبحث الثالث: انحلال العقد
168	المطلب الأول : زوال العقد بالفسخ
169	الفرع الأول : الفسخ القضائي
170	الفرع الثاني: الفسخ الاتفاقي
174	الفرع الثالث: انفساخ العقد بحكم القانون
177	المطلب الثاني: الدفع بعدم تنفيذ العقد
180	الفرع الأول : شروط التمسك بالدفع بعدم التنفيذ
180	الفرع الثاني : كيفية الدفع بعدم التنفيذ و آثاره
182	

185	الباب الثاني
185	المصادر الأخرى للالتزام
187	الفصل الأول
187	التصرف الصادر بالإرادة المنفردة
187	المبحث الأول: مدى قدرة الإرادة المنفردة على إنشاء الالتزام
187	المطلب الأول: الإرادة المنفردة مصدرا للالتزام (النظرية الألمانية)
188	المطلب الثاني: الإرادة المنفردة ليست مصدرا للالتزام (النظرية الفرنسية)
190	المطلب الثالث: تقدير النظريتين مع بيان موقف المشرع الجزائري
190	المبحث الثاني: تطبيقات التصرف بالإرادة المنفردة (الوعد بجائزة)
191	المطلب الأول: شروط الوعد بجائزة
193	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للوعد بجائزة
193	الفرع الأول: الوعد بجائزة ذو صيغة تعاقدية
196	الفرع الثاني: الوعد بجائزة تصرف من جانب واحد
199	المطلب الثالث: آثار الوعد بجائزة
199	الفرع الأول: المرحلة الأولى (السابقة على تمام العمل)
201	الفرع الثاني: المرحلة الثانية (المرحلة اللاحقة لتمام العمل)
202	الفرع الثالث: سقوط دعوى المطالبة بالجائزة وتقادمها
203	المبحث الأول: المسؤولية التقصيرية عن الفعل الشخصي
204	المطلب الأول: الركن الأول (الخطأ)
204	الفرع الأول: أنواع الخطأ
207	الفرع الثاني: عناصر الخطأ
209	الفرع الثالث: حالات لا يعتبر فيها الخطأ موجبا للمسؤولية
211	الفرع الرابع: تطبيقات للفعل غير المشروع (التعسف في استعمال الحق)
214	المطلب الثاني: الركن الثاني (الضرر)
215	الفرع الأول: الضرر المادي
217	الفرع الثاني: الضرر الأدبي
222	المطلب الثالث: الركن الثالث (العلاقة السببية)
222	المبحث الثاني: المسؤولية عن فعل الغير
223	المطلب الأول: مسؤولية متولي الرقابة عن من هم في رقبته
223	الفرع الأول: الشرط الأول (تولى شخص الرقابة على شخص آخر)

224	الفرع الثاني : الشرط الثاني (صدور فعل غير مشروع ممن هو تحت الرقابة)
225	المطلب الثاني : مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه
225	الفرع الأول
226	الفرع الثاني : الشرط الثاني
228	المبحث الثالث: المسؤولية الناشئة عن الأشياء
229	المطلب الأول: مسؤولية حارس الحيوان
229	الفرع الأول : الشرط الأول (أن يتولى شخص حراسة حيوان)
230	الفرع الثاني: الشرط الثاني(أن يحدث الحيوان ضررا للغير)
230	المطلب الثاني: مسؤولية حارس البناء
231	الفرع الأول : الشرط الأول (أن يكون هناك حراسة بناء)
231	الفرع الثاني: الشرط الثاني(أن يحدث الضرر نتيجة تهمد البناء)
232	المطلب الثالث: المسؤولية عن الحريق والمسؤولية عن المنتج
232	الفرع الأول: مسؤولية حائز العقار أو المنقولات عن أضرار الحريق
233	الفرع الثاني: مسؤوليه المنتج عن منتوجاته
235	الفصل الثالث
235	الفصل الثالث (الإثراء بلا سبب)
235	المبحث الأول: أحكام الإثراء بلا سبب
236	المطلب الأول : شروط تحقق الإثراء بلا سبب
236	الفرع الأول: الشرط الأول (أن يتحقق إثراء للمدين)
237	الفرع الثاني: الشرط الثاني (أن يتحقق افتقار للدائن)
237	الفرع الثالث: الشرط الثالث(عدم وجود سبب للإثراء)
238	المطلب الثاني: أحكام رفع دعوى الإثراء بلا سبب
239	المبحث الثاني: تطبيقات الإثراء بلا سبب
239	المطلب الأول: الدفع غير المستحق
240	الفرع الأول: شروط الدفع غير المستحق
241	الفرع الثاني: أحكام الالتزام برد غير المستحق
241	المطلب الثاني: الفضالة
243	الفرع الأول: الشروط اللازمة لقيام الفضالة
	الفرع الثاني: أحكام الفضالة

247	الفصل الرابع
247	القانون كمصدر للالتزام
253	الجزء الثاني
253	أحكام الإلتزام
255	لمحة عامة
257	الفصل الأول
257	آثار الإلتزام
257	المبحث الأول: التنفيذ العيني
258	المطلب الأول: شروط التنفيذ العيني
258	الفرع الأول: الشرط الأول
265	الفرع الثاني: الشرط الثاني
266	الفرع الثالث: الشرط الثالث
267	الفرع الرابع: الشرط الرابع
268	المطلب الثاني: موضوع التنفيذ العيني
268	الفرع الأول: الإلتزام بإعطاء شيء
273	المطلب الثالث: وسائل إكراه المدين على التنفيذ العيني
274	الفرع الأول: الغرامة التهديدية
286	الفرع الثاني: الدفع بالحب
299	المبحث الثاني: التنفيذ بطريقة التعويض
300	المطلب الأول: التعويض القضائي
301	الفرع الأول: شروط استحقاق التعويض
302	الفرع الثاني: قواعد التقدير القضائي للتعويض
304	الفرع الثالث: حدود التعويض القضائي
306	المطلب الثاني: التعويض الاتفاقي (الشرط الجزائي)
307	الفرع الأول: شروط استحقاق الشرط الجزائي
309	الفرع الثاني: آثار الشرط الجزائي
312	المطلب الثالث: التعويض القانوني (فوائد التأخير)
312	الفرع الأول: أنواع الفوائد القانونية

313	الفرع الثاني: شروط استحقاق الفوائد القانونية
315	الفرع الثالث: القيود القانونية على اشتراط سعر الفائدة
316	المبحث الثالث: وسائل ضمان الدين
318	المطلب الأول: الدعوى غير المباشرة
318	الفرع الأول: شروط الدعوى غير المباشرة
323	الفرع الثاني: آثار الدعوى غير المباشرة
326	المطلب الثاني: دعوى عدم نفاذ تصرف المدين في حق دائنيه (الدعوى البوليصية)
327	الفرع الأول: مفهوم الدعوى البوليصية، خصائصها وطبيعتها
329	الفرع الثاني: شروط دعوى عدم نفاذ التصرف
334	الفرع الثالث: آثار دعوى عدم نفاذ التصرفات
336	المطلب الثالث: دعوى الصورية
337	الفرع الأول: مفهوم الصورية وتحديد أنواعها
338	الفرع الثاني: أثر الصورية
341	الفصل الثاني
341	أوصاف الالتزام
341	المبحث الأول: الشرط والأج
342	المطلب الأول: الشرط
345	الفرع الأول: تعريف الشرط وأنواعه
350	الفرع الثاني: خصائص الواقعة المكونة للشرط
356	الفرع الثالث: الآثار التي تترتب على الشرط
357	المطلب الثاني: الأج
359	الفرع الأول: مفهوم الأجل ومقوماته
364	الفرع الثاني: آثار الأجل
364	المبحث الثاني: تعدد محل الالتزام
365	المطلب الأول: الالتزام التخيير
369	الفرع الأول: مقومات الالتزام التخيير
371	الفرع الثاني: آثار الالتزام التخييري
372	المطلب الثاني: الالتزام البدلي (الالتزام الاختياري)
372	الفرع الأول: مفهوم الالتزام البدلي وشروطه
373	الفرع الثاني: آثار الالتزام البدلي وتطبيقاته

376	الفرع الثالث: الفروق الجوهرية بين الالتزام البدلي والالتزام التخييري
377	المبحث الثالث: تعدد طرفي الالتزام
377	المطلب الأول: التضامن أو الالتزام التضامني
378	الفرع الأول: التضامن بين الدائني
382	الفرع الثاني: التضامن بين المدينين (التضامن السلبي)
392	المطلب الثاني: عدم قابلية الالتزام للانقضاء
392	الفرع الأول: مفهوم عدم قابلية التجزئة وحالاتها
393	الفرع الثاني: آثار عدم قابلية الالتزام للانقسام
395	الفصل الثالث
395	انتقال الالتزام
396	المبحث الأول: حوالة الحق
396	المطلب الأول: أركان حوالة الحق
397	الفرع الأول: التراضي في حوالة الحق
403	الفرع الثاني: المحل في حوالة الحق
405	المطلب الثاني: الآثار المترتبة على حوالة الحق
407	الفرع الأول: علاقة المحيل بالمحال له
409	الفرع الثاني: علاقة المحال له بالمحال عليه
410	الفرع الثالث: علاقة المحال له بالغي
412	المبحث الثاني: حوالة الدين
414	المطلب الأول: إبرام حوالة الدين
414	الفرع الأول: اتفاق المدين الأصلي والمحال عليه
416	الفرع الثاني: الاتفاق بين الدائن والمحال عليه
417	المطلب الثاني: آثار حوالة الدين
417	الفرع الأول: علاقة الدائن بالمحال علي
420	الفرع الثاني: علاقة الدائن بالمدين الأصل
421	الفرع الثالث: علاقة المدين الأصلي (المحيل) بالمحال علي
423	الفصل الرابع
423	انقضاء الالتزام
424	المبحث الأول: انقضاء الالتزام بالوفاء
425	المطلب الأول: الوفاء البسي

425	الفرع الأول: طرفا الوفاء
430	الفرع الثاني: محل الوفاء
434	الفرع الثالث: أوضاع الوفاء وكيفية
442	المطلب الثاني: الوفاء مع الحلول
442	الفرع الأول: حالات الحلول
445	الفرع الثاني: آثار الحلول
446	المبحث الثاني: انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء
447	المطلب الأول: الوفاء بمقابل
447	الفرع الأول: تعريف الوفاء بمقابل وطبيعته
450	الفرع الثاني: أحكام الوفاء بمقاب
452	المطلب الثاني: التجديد والائابة
452	الفرع الأول: التجدي
460	الفرع الثاني: الإئابة في الوفاء
465	المطلب الثالث: المقاصة
466	الفرع الأول: شروط المقاصة القانونية
469	الفرع الثاني: آثار المقاصة
472	المطلب الرابع: اتحاد الذمة
473	المبحث الثالث: انقضاء الالتزام دون الوفاء ب
473	المطلب الأول: الإبراء
474	الفرع الأول: ماهية الإبراء وشروطه
475	الفرع الثاني: الآثار التي تترتب على الإبراء
476	المطلب الثاني: استحالة الوفا
477	الفرع الأول: شروط استحالة الوفاء المفضي إلى انقضاء الالتزام
478	الفرع الثاني: الآثار التي تترتب على استحالة التنفيذ
479	المطلب الثالث: التقادم المسقط
480	الفرع الأول: مدة التقادم وكيفية احتسابها
490	الفرع الثاني: أثر التقادم.
	المراجع والمصادر
493	الكتب
498	النصوص القانونية

شرح القانون المدني الجزائري

النظرية العامة للإلتزام

نضع بين أيدي القارئ القانوني مؤلفنا هذا، وهو فاتحة لميلاد شرح جديد للقانون المدني الجزائري، الذي افتقدته مكاتبنا الجامعية وغير الجامعية منذ زمن بعيد، وهو ما ترك فراغا علميا وبحثيا معتبرا لدى كل طلبة الحقوق وكذا وسط الباحثين والمختصين والمتعاطشين لفهم القانون المدني فهما معمقا لا يترك مجالا للتساؤل... فكان هذا المؤلف هو البداية لسلسلة هامة تشرح القانون المدني شرحا مفصلا، وعنوان هذا الجزء الأول (النظرية العامة للإلتزام) التي تعد بمثابة العمود الفقري من القانون المدني والتجاري بالدرجة الأولى ومن القانون بوجه عام، وتأتي في طليعة النظريات القانونية من حيث متانة الصناعة القانونية، وتجرد القواعد من الجزئيات وقيامها على أساس من المنطق السليم، وينشطر البحث في النظرية العامة للإلتزام إلى شطرين أساسيين هما : «مصادر الإلتزام» و «أحكام الإلتزام»، ومصادر الإلتزام في القانون المدني الجزائري كما هي مؤصلة فيه تندرج تحت التصرف القانوني (العقد والإرادة المنفردة)، وتحت الواقعة القانونية (العمل المستحق للتعويض - الإثراء بلا سبب)، وأيضا المصدر الخاص وهو نص القانون، وهذا ما تضمنه محتوى الجزء الأول من هذا الكتاب. أما الجزء الثاني فقد تناول أحكام الإلتزام، ذلك الإلتزام الذي يتضمن كلا من عنصرى المديونية والمسؤولية، والمديونية هي العلاقة القائمة بين الدائن والمدين، والتي بمقتضاها يستطيع الدائن أن يطلب من المدين إما الوفاء بالإلتزامه سواء كان ايجابيا كنقل حق عيني لأخر أو القيام بعمل، أو كان سلبيا كالامتناع عن القيام بعمل، وعلاقة «المديونية» هي علاقة قانونية أي محمية بموجب أحكام القانون، وأن وفاء المدين بالإلتزامه الايجابي أو السلبى من الأمور التي تضمنها الدولة من خلال سلطاتها التشريعية والتنفيذية، وهذا هو المقصود بعنصر المسؤولية، والتي تعني إمكانية تنفيذ الإلتزام جبرا عن المدين، فيما لو ثبت تقاعسه أو إهماله أو امتناعه عن الوفاء بالإلتزامه اختيارا وطوعا، وأحكام الإلتزام كما نظمها المشرع الجزائري في القانون المدني من المادة 160 إلى المادة 322 منه، تضمنت في طياتها بيان أربعة من الأحكام هي على التوالي : آثار الإلتزام - أوصاف الإلتزام - انتقال الإلتزام - انقضاء الإلتزام والتي شكلت مواضيعها محور البيان في الجزء الثاني.

ISBN : 978-9961-69-342-1



9 789961 693421